

وزارة التجارة والصناعة

قرار رقم ١١١١ لسنة ٢٠١٦

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التوحيد القياسى ؛
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها وتعديلاته ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة
للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل مسمى الهيئة المصرية العامة
للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج ليكون مسماها الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الوزارة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٩ لسنة ٢٠١٥ بتشكيل الوزارة ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ١٧٩ لسنة ١٩٩٦ بشأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات
القياسية المصرية ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٥١٥ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات
القياسية المصرية والقرارات المكمله له ؛
وعلى محضر اجتماع مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة
رقم (٣١٧) المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٨/٣١ ؛
ولصالح العمل ؛

قرر:

(مادة أولى)

يلتزم المنتجون والمستوردون بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية المصرية وهى :

| م | رقم المواصفة | اسم المواصفة |
|---|--------------|---|
| ١ | ٨٠٤١ | الزيوت والدهون الغذائية غير المشمولة بمواصفات فردية |
| ٢ | ٨٠٤٢ | الألبان المتخمرة |

(مادة ثانية)

تُرفع المواصفات القياسية المصرية التالية من القرار الوزارى رقم ٥١٥ لسنة ٢٠٠٥ :

| رقم المواصفة | اسم المواصفة |
|--------------|--|
| ٢١٤٢ | زيت الطعام لأغراض القلى والتحمير |
| ١٦٣٣ | مشروبات الألبان المتخمرة والمعقمة بالطريقة اللحظية |
| ١٦٥٠ | اللبن الزبادى المطعم |

(مادة ثالثة)

يُمنح المنتجون والمستوردون مهلة ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار لتوفيق أوضاعهم وفقاً لأحكامه .

(مادة رابعة)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر فى ٢٠١٦/١١/١٣

وزير التجارة والصناعة

مهندس / طارق قابيل